

انفراج على خط تشكيل الحكومة

العراق

«التحالف الوطني» يوافق على شروط «اتحاد القوى الوطنية»... وأمرلي تس



نجحت القوات العراقية في فك حصار «داعش» عن ناحية أمرلي (أ ف ب)

سليم الجبوري من محافظة بابل دعمه للعبادي في تشكيل الحكومة «بوجود تنازلات مقدمة من جميع الأطراف لتشكيل الحكومة وفق المدة الدستورية المحددة لها».

وتتضمن خطة المنهج الحكومي، المحددة بسقوف زمنية، وتعهدات خطية، تشكيل جيش رديف من بعض

سبعين عنها خلال اليومين المقبلين، وقال في حديث إلى «الأخبار» إنه «رغم التباين في بعض المواقف، فإن التحالف الوطني لمس لدى الجميع حرصاً على إعلان الحكومة في وقتها المناسب وإنجاح مهمة رئيس الوزراء المكلف».

وفي هذا الإطار، أوضح رئيس البرلمان

النجف، ودولية متمثلة بإيران وأميركا. ومع نبرة التشاؤم التي اعتلت المشهد السياسي في العراق، إلا أن نواباً في التحالف الوطني أبدوا تفاؤلاً حذراً في عودة الأمور إلى نصابها خلال الساعات المقبلة.

وتوقع النائب فرات الشرع إيجاد صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف

تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بات يتوقف على تقاسم أطرافها للحقائب، بعد النجاح في الاتفاق على خطة عمل الحكومة للسنوات الأربع المقبلة. فيما نجحت القوات العراقية بمساعدة المتطوعين في فك حصار أمرلي، في خطوة ستكون لها انعكاساتها الإيجابية على شمال العراق



بغداد - محمد عبود

بعد عشرين يوماً وصفت بالهادئة، انتهت المفاوضات بين التحالف الوطني واتحاد القوى الوطنية المعارض على البنود العريضة لاتفاق تشكيل حكومة حيدر العبادي بعد انفراج الأزمة، بعدما وصلت المفاوضات بين الجانبين إلى حد الانهيار مساء السبت.

وبعد فاصل زمني لم يتجاوز الساعة من إعلان انهيار المفاوضات، سارع رئيس المجلس الأعلى السيد عمار الحكيم إلى عقد اجتماع مع وفد اتحاد القوى الوطنية برئاسة رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أردفه بأخر مع الوفد التفاوضي الكردي برئاسة وزير خارجية تصريف الأعمال هوشيار زيباري، سعى من خلالهما إلى بعث رسائل تطمين للسنة والكردي، حاثاً إياهم على المرونة وعدم رفع سقف المطالب.

وعقب الاجتماعين، أعلن الحكيم التوصل إلى تفاهم كامل مع تحالف اتحاد القوى الوطنية على النقاط الخلافية، مؤكداً أنه سيجري التوقيع على الاتفاق خطياً.

العضو المفوض في تحالف اتحاد القوى الوطنية، محمد الكربولي، كشف أن التحالف الوطني وافق على تضمين مطالب التحالف في برنامج الحكومة. وأوضح أن المطالب التي وافق عليها التحالف الوطني تتضمن إصدار قانون العفو العام وإطلاق سراح سلطان هاشم وزير الدفاع في عهد نظام صدام، وحل جهاز مكافحة الإرهاب، والمليشيات، والتوازن في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، والمشاركة في إدارة الملف الأمني. وكذلك تطبيق الفقرة السابعة من الدستور الخاصة بالمساواة والعدالة، على أن يتم الانتهاء من هذا الملف خلال عام واحد ثم يحول بعدها إلى القضاء، إضافة إلى إقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء، على أن تتضمن تعديلات وإضافات، أبرزها إعطاء المكون السني 40 في المئة من الكابينة الحكومية. وأضاف كربولي إن المطالب تشمل أيضاً تشكيل حرس وطني للمحافظات يكون ارتباطه عسكرياً بوزارة الدفاع وإدارياً بالمحافظة، وإقرار قانون يؤكد استقلالية القضاء.

وكان رئيس الحكومة المكلف حيدر العبادي قد اضطر إلى حضور الاجتماع بين وفدي التحالف الوطني واتحاد القوى الوطنية الذي عقد في منزل رئيس البرلمان سليم الجبوري ليلة أول من أمس السبت، في محاولة لتقريب وجهات النظر بين الجانبين. وأعلن العبادي على صفحته الشخصية على موقع «فايسبوك» عقب انتهاء الاجتماع أنه «تم التوافق على وثيقة الاتفاق السياسي لمنهج الحكومة». ويبقى أمام العبادي 9 أيام فقط دستورياً لينجح في تشكيل حكومته.

ورغم امتلاك التحالف الوطني للأغلبية النيابية (182 مقعداً، التي تمكنه من إمرار الحكومة في البرلمان (328) مقعداً، إلا أن من المستبعد أن يذهب التحالف في هذا الاتجاه،

في ظل دعوات مرجعية ودولية إلى ضرورة تشكيل حكومة ممثلة من جميع المكونات لمواجهة «الدولة الإسلامية».

ولم تنته عقدة البرنامج الحكومي عند المكون السني، فالمكون الكردي هو الآخر ربط موافقته بالحصول على ضمانات داخلية متمثلة بمرجعية

في تحدّ صريح للإرادة الخليجية والدولية، يصّر الحوثيون على رفض الدخول التخلي عن مطلب إسقاط الحكومة، ما يفرغ أي مبادرة رئاسية جديدة من معناها

فيما توقعات اللجنة الرئاسية المكلفة بالتفاوض مع حركة «أنصار الله» التوصل إلى حلّ للأزمة اليمنية خلال أيام، أعلن زعيم الحركة عبد الملك الحوثي، أمس، أنه لن يقبل بأي مساومة ولن يدخل في صفقات على حساب الشعب اليمني، داعياً إلى الاحتشاد اليوم في ساحة التغيير في العاصمة.

وحذّر الحوثي في خطاب متلفز، أمس، من أن مراحل تصعيد التحرك «لن تتسلسل إلى ما لا نهاية»، مشدداً على أن الحكومة تحكمها قوى متسلطة مصرة على استمرار سياسات الجرع. وجدد التأكيد على أن تحرك الحوثيين المتواصل منذ أسبوعين هو ثورة شعبية تعبر عن

هموم الشعب وتطلعاته، مضيفاً إنها تهدف إلى إسقاط الجرع وإسقاط حكومة الفشل وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني». وتطرق الحوثي إلى التهديد الأخير لمجلس الأمن باتخاذ «تدابير عقابية» ضد الحوثيين، داعياً الدول في مجلس الأمن إلى أن تنظر إلى الشعب اليمني من غير العين الأميركية والبريطانية. كذلك قال الحوثي إن هيئة الاضطفاف الوطني هي هيئة لدعم الفساد ولحماية الفشل والاستبداد.

وكان مصدر في اللجنة الرئاسية المكلفة بالتفاوض مع قيادات حركة «أنصار الله» قد كشف عن صدور توجيهات رئاسية، من رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي للجنة باستكمال مهمتها بالتجاوز مع الحركة. وأشار المصدر إلى أن هناك تقارباً وتفاهات ستوصل إلى اتفاق، متمنياً «أن يتم خلال الأيام الأربعة المقبلة التعاون من أجل التوصل إلى إنجاز اتفاق يضمن كثيراً من المواضيع التي تهم الشعب اليمني».

من جهته، دعا الرئيس هادي «الأطراف التي تغرد خارج السرب» إلى أن تعيد النظر في حساباتها وتلتزم بما أجمع عليه اليمنيون،

الحوثي: لن ندخل في صفقات على حساب ال



دعا الحوثي إلى الاحتشاد في ساحة التغيير (أ ف ب)

الحوار الوطني، مؤكداً ضرورة استكمال المرحلة الانتقالية، وفق المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية. وأعرب المجلس عن قلقه البالغ من التوتيرات التي يشهدها محيط العاصمة صنعاء، من قبل الحوثيين، وإصرارها على التصعيد المناهض لعملية الانتقال السلمي، محذراً من

من جهة أخرى، حضرت الأزمة اليمنية في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي قبل يومين، حيث رحب المجلس بدعوة الرئيس اليمني القوى السياسية والاجتماعية اليمنية إلى تحقيق اصطفااف ومصالحة وطنية تركز على الالتزام بأسس ومخرجات